تقديرا ذهنيا ولا يقيمون الدليل على امكان كل من الاقسام ولا وجوده وانما
يذكرون مجرد تقدير ذلك ويبنون على ذلك التقدير ما من قد اثبته
في الخارج وهم لم يثبتوه في الخارج كما ذكرنا نظاير ذلك في مواضع والمقصود
هنا ان قول القايل كل موجود اذا التفت اليه من حيث ذاته من غير
التفات الى غيره فاما واجب واما ممكن انما يصح اذا علم ان الموجود في الخارج
له ذات يمكن ان لا يلتفت معها الى غيرها ليقال ان تلك الذات اما واجبة
واما ان يجب لها الوجود واما لا يجب واما اذا كان لا شي في الخارج الا
الموجود اما بنفسه واما بغيره فالموجود بغيره اذا التفت اليه من غير
التفات الى غيره فلا ذات له يمكن الالتفات اليها ليقال انها ممكنة قابلة
للوجود والعدم بل هذا الذي قدر انه موجود بغيره اذا لم يلتفت الى غيره
فلا حقيقة له اصلا لا وجود ولا غيره ولا هناك ما يكون ممكن الوجود اصلا
فهذا التغير لا يصح الاستدلال به الا بعد اثبات ذات له محققة في الخارج
مغايرة لما هو في الخارج من الوجود ولما يثبت هذا القسم كان الاستدلال
باطلا واذا قيل قد قرر هذا في غير هذا الموضع قيل الجواب من وجهين
احدهما انه قد بين ايضا في غير هذا الموضع فساد ما ذكره الثاني انه بتقدير
ان تقرير فلا ريب ان هذه المقدمة مما ينازع فيه كثير من العقلاء بل
اكثرهم وهي مقدمة خفية تحتاج الى بيان ومتفلسفة الاشعرية كالرازي
والامدي حايرون فيها فالرازي له فيها قولان والامدي متوقف فيها و
اهل الاثبات قاطبة كالاشعري وغيره متفقون على بطلانها فكيف يكون
مثل هذه المقدمة في اثبات واجب الوجود الذي وجوده اظهر واعرف
من هذه المقدمة وهل الاستدلال على القوي بالضعيف الا كتحديد
الجلي بالخفي وهذا اذا كان في الحدود مردودا فهو في الادلة اولى بالرد

الوجه الثاني

الوجه الثاني ان هذا باطل على كل قول اما على قول نظار السنة الذين يقولون
وجود كل شي في الخارج عين حقيقته فظاهر واما على قول القايلين بان
المعدوم شي المفرقين بين الوجود والثبوت فانهم لا يقولون ذلك الا في
المعدوم لا يقولون ان للوجود القديم ثبوته تقبل الوجود والعدم بل
قد يقولون ان ماهية القديم مغايرة لوجوده لكن لا يقولون انها تقبل
الوجود والعدم ففي الجملة لا يتصور عندهم ماهية مستلزمة للوجود تقبل
الوجود والعدم واما على قول متاخري الفلاسفة الذين يجعلون وجود
الممكنات زايدا على ماهياتها فتلك الماهيات انما تتحقق في حال الوجود
لا يمكن تجردها عن الوجود فلا يتصور ان يكون عندهم ماهية هي نفسها
تقبل الوجود والعدم فاثبات ماهية تقبل الوجود والعدم وهي مع
ذلك مستلزمة للوجود ليس قول احد من الطوائف الثالث بان هذا
باطل فانها اذا كانت مستلزمة للوجود امتنع ان تقبل العدم وان كان عدمها
ممكنا امتنع ان يستلزم الوجود فدعوى المدعي انها يمكن وجودها وعدمها
وانها مع ذلك تستلزم الوجود لا يمكن عدمها جمع بين المتناقضين واذا
قيل هي باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها واما باعتبار سببها فانه
يجب وجودها قيل قول القايل هي باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها
واما باعتبار سببها فانه ليس معناه انه يجب وجودها او عدمها
بل معناه انه باعتبار ذاتها لا تستحق وجودا ولا عدما بل لا بد لها من احدهما
باعتبار غيرها والتقدير انها موجودة فيكون الوجود لها من غيرها
واجبا والوجود الواجب ولو بغيره لا يمكن عدمه فهذه الذات الواجبة
بغيرها لا يمكن عدمها بوجه من الوجوه وهب انه لولا السبب الموجب
لها لعدمت لكن هذا تقدير ممتنع فان السبب واجب الوجود بذاته

Copyright © King Saud University